حكومة تفاوض وتحرير وبناء*

إذا ما سلخنا الديمقراطية عن مضمونها الإجتماعي فإنها ليست إلاّ آلية لتداول السلطة السياسية بشكل سلمي, وفي إطار دستور تتوافق عليه كافة فئات الشعب وتؤيده غالبيته المطلقة، مما ينبغي أن يمنع الإنفجارات الحادة المحتملة في المجتمع ويحول دون الغبن الجماعي الفئوي فيه.
ولكي يتم التداول بصورة سلمية صحيحة يجب أن يتوافر, من بين الشروط الواجب توافرها، شرطان أساسيان هما: أولاً وجود أحزاب تؤمن بتداول السلطة بشكل سلمي من خلال اللجوء إلى صندوق الإقتراع وتلتزم بالحفاظ على الصيغة العامة للدولة المتوافق عليها في الدستور. وثانياً فصل مؤسسات الدولة الثابتة، كالقضاء والجيش والإدارة العامة، وإبعادها عن التأثيرات الحزبية والفئوية وحصر تلك التأثيرات بالمراقبة البرلمانية المتطابقة مع روح ونص الدستور.
وإذا ما أخذنا في نظر الإعتبار أن كل هذه العملية لا يمكن أن تتم إلا في ظل إستقرار أمني وسيادة وطنية كاملة للشعب على المؤسسات والتراب الوطني فإن الأسئلة التي ينبغي أن تطرح الآن في ظل الإحتلال, وقبل الخوض في نوعية الحكومة المقبلة هي: أين هو الإستقرار الأمني؟ أين الدستور؟ أين مؤسسات الدولة؟ وأخيراً وليس آخراً أين هي الأحزاب التي تؤمن بالعمل الديمقراطي؟
إن صياغة حاضر ومستقبل العراق الجديد سوف لن يكون أبداً بمنأى عن تأثيرات الإحتلال المباشر والتوازنات الدولية والتأثيرات الإقليمية، وعليه فإن الحكومة العراقية المقبلة، سواء كانت حكومة تكنوقراط، أو حكومة وطنية تتشكل من قادة وكوادر الأحزاب السائدة على الساحة السياسية ستكون ضعيفة التأثير في بناء مستقبل العراق اذا لم تستند على قاعدة دستورية وإرادة شعبية عارمة.
إن حكومة التكنوقراط تأتي تعبيراً عن أزمة وطنية لا يمكن خلالها تشكيل حكومة سياسية متوافق عليها برلمانياً، أو تأتي تعبيراً عن أزمة تنموية أو إجتماعية تحتاج إلى أصحاب الإختصاص من غير السياسيين. لكن ذلك كله لا يعني أن الأعضاء التكنوقراط سيكونون حتما مستقلين سياسياً وحزبياً، فربما تتفق الأحزاب الوطنية لضرورات معينة على تشكيل حكومة تكنوقراط فيقوم كل حزب بتزكية مرشحيه الإختصاصيين وغير السياسيين إلى الحكومة، وهنا لا ينتفي التأثير السياسي المباشر لقادة وسياسيي الأحزاب الفاعلة على إعضاء الحكومة وعلى سير أعمالها.
إن الأزمة التي يمر بها العراق هي أزمة وطنية مركبة يمكن تسميتها بمأزق الحاضر والمستقبل، وهذا المأزق لا يمكن تجاوزه بتشكيل حكومة تكنوقراط ريثما يتم التوافق على حكومة سياسية، لأن الأزمة في بلادنا تكمن قبل كل شيء في أحزابه وفي ثقافته ووعيه لممارسة العمل السياسي والحزبي.
إن الحياة الحزبية الصحيحة والسليمة الخالية من كل قمع داخلي أو تغييب للقواعد الحزبية من التأثير على سياسات وبرامج الأحزاب ذاتها وشيوع الثقافة الوطنية الديمقراطية والدستورية بين عامة الناس، الحزبيين منهم وغير الحزبيين، يعد إحدى الدعامات الأساسية لبناء مستقبل ديمقراطي زاهر.
لكن نظرة سريعة على الخارطة الحزبية العراقية تدلنا على غياب الأحزاب التي تتمتع بمثل هذه الحياة الحزبية، فالعشائرية والطائفية والعائلية والفردية هي سمات العمل الحزبي العراقي عموماً، أما الثقافة الوطنية الديمقراطية والدستورية بين عامة الناس فما زالت، بسبب عوامل تاريخية وبسبب طبيعة وممارسات الحكم الديكتاتوري السابق، ثقافة قاصرة تحتاج إلى مزيد من التعميق وإلى مزيد من التدرب عليها.
وإلى ذلك الحين، شئنا أم أبينا، فإن هذه الأحزاب، رغم علاّتها وقصورها الديمقراطي، ستبقى هي صاحبة التأثير الحقيقي على الساحة، وإن القوى الديمقراطية الحقيقية مازالت قوى جنينية مشتتة تحتاج إلى جهد كبير وإلى زمن طويل من العمل بين الجماهير في ظل إستقرار مؤسساتي يمنحها الفرصة لتصل إلى ما ترجوه من مستوى للتأثير في صياغة وإستقرار النظام الديمقراطي.
ولكي لا يغمط المرء الأحزاب "القديمة" حقها, وذلك لما نالها من قمع وإرهاب ربما حدّ من إمكانية تجديدها لنفسها بما يتلاءم مع طبيعة العمل الديمقراطي, سواء كان ذلك في حياتها الحزبية الداخلية أو

في نظرتها إلى مفهوم السلطة ومؤسسات الدولة، فإن هذه الأحزاب مدعوة الآن إلى تجديد ذاتها ومراجعة برامجها وآليات العمل الحزبي داخلها وفك إرتباطاتها الخارجية. وعلى الأحزاب الإسلامية تحديداً حل إشكالية التعارض بين "سلاح الفتوى" وحق القواعد الحزبية في التأثير على المواقف السياسية وصياغتها بروح ديمقراطية، كما على الأحزاب العلمانية الإبتعاد أيضاً عن الفردية والعشائرية، ولا بأس من اللجوء إلى تحديد فترة الرئاسة الحزبية فيها كي لا تكون مدى الحياة.
إن الحكم بفشل أو عدم فشل الأحزاب "القديمة" في مهمتها مرهون برغبة هذه الأحزاب في تجديد نفسها وفي مستوى تطور الوعي الديموقراطي العام الذي سيفتح الطريق أمامها إلى صناديق الإقتراع أو سيمنعها من ذلك.
إن المهمة العاجلة التي ينبغي التركيز عليها اليوم هي تشكيل هيأة وطنية موحدة للضغط على الإحتلال في سبيل تشكيل قوى أمن وطنية قادرة على إستلام الأمن وتثبيته والإسراع بتشكيل جمعية تشريعية مهمتها صياغة الدستور الجديد والنظام الإنتخابي وطرحهما للإستفتاء العام، ثم الإعداد لإنتخابات عامة ينبثق عنها حكومة سياسية تضم وزراء تكنوقراط مهمتها؛ تدعيم الأمن الوطني بتشكيل جيش جديد والمباشرة بترميم الوحدة الوطنية وإعادة البناء ورسم طبيعة علاقات العراق الدولية والإقليمية والعربية والتفاوض على جدول زمني محدد لانسحاب القوات الأجنبية, على أن يتم بعد زوال الإحتلال وانسحاب قواته إعادة النظر بالدستور والنظام الإنتخابي كل خمس سنوات، ولمرات عدة، وذلك لتشذيبه من العثرات وسد النواقص وفسح المجال أمام القوى الجديدة الناشئة وأمام التطور المفترض للوعي الدستوري والإنتخابي ليمارس كل تأثيره إلى حين تنتفي الضرورة ويصبح النظام مستقراً.
إن هذه المهمة تتطلب من القوى العراقية الفاعلة مصداقية وطنية عالية ورغبة حقيقية في الوصول إلى نظام ديمقراطي يحفظ للفرد العراقي حقوقه بعيداً عن الإنتماء العرقي أو الطائفي. إمّا إذا كان كل من هذه القوى يعوّل على علاقته بالإحتلال ليكسب موقع قوة لعرقه أو طائفته في النظام الجديد "رداً للمظالم التي وقعت عليه" فإن يوم التاسع من نيسان لابدّ أن يتكرر بصورة أخرى وسوف لا ينفع الوهم، إذا توهم البعض مع فوكاياما بأننا بلغنا "نهاية التاريخ".

جواد الساعدي
15.06.2003

*** مساهمة الكاتب في الرد على السؤال التالي الذي وجهه موقع "كتابات" لأكثر من أربعين كاتباً عراقياً:**
"هل تجد القوى الوطنية العراقية - الأسلامية والعلمانية - نفسها قادرة على ممارسة دورها من خلال تشكيل حكومة وطنية تمثلها ، تساهم في بناء حاضر ومستقبل العراق الجديد .. أم تشكيل حكومة (تكنقراط) ، تتولى إدارة البلاد وصياغة مستقبله السياسي والأقتصادي ، وتكون قريبة من طموحات وتطلعات الشعب العراقي"